اقتصاد

الكويت: توجه للتخلي عن ضمان الودائع

الكويت ـ **خالد الخالدي**

يبحث البنك المركزي الكويتي صياغة قانون يرفع بمقتضاه الضمان الحكومي عن الودائع في البنوك العاملة بالدولة الخليجية، وذلك ضمن حزمة من قوانين الإصلاح المالي تستهدف تكوين نظام مصرفي تنافسي، الأمر الذي أثار جدلاً في الأوساط الاقتصادية حيال هذا التوجه.

ونقلت صحيفة «الراي» الكويتية أن البنك المركزي يدرس «اقتراح وضع نظام ضمان كبديل فعّال عن ضمانة الدولة، وأن هناك أكثر من تصور لذلك، من بينها إنشاء هيئة أو صندوق يضمن بالتعاون مع البنوك جزءاً من ودائع العملاء، ومن التصورات المقترحة أيضاً أن تظل الدولة ضامنة لحد أدنى معين من الأموال بغض النظر عن قيمة الوديعة كما هو معمول به في كثير من الاقتصاديات المتقدمة». وتصاعد النقاش بشكل كبير بين الاقتصاديين الكويتيين والمصرفيين حول جدوى هذه الخطوة، إذ رأى اقتصاديون أنها تأخرت كثيراً وتطبيقها سيزيد من تنافسية البنوك المحلية، فيما قال آخرون إنها ستؤدي إلى ضربة للبنوك المحلية الصغيرة وستخفض تصنيفاتها وقد تدفعها إلى الإغلاق في حال حدوث أزمة كبيرة تؤدي في نهاية الأمر إلى إفلاس البنك وطرد مئات الموظفين الكويتيين الذين يعملون فيه. وتصل أرصدة الودائع في البنوك المحلية إلى 44 مليار دينار كويتي (146 مليار دولار)، تتنوع بين ودائع حكومية وشخصية، إضافة إلى ودائع شركات واتحادات عمالية ونقابية ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات خيرية.

وكان مجلس الأمة (البرلمان) قد وافق على قانون مقدم من الحكومة عام 2008 سُمي «قانون الاستقرار المالي» والذي أقر بعد الأزمة المالية العالمية لحماية ودائع صغار المودعين في البنوك المحلية بعد تعرض بعضها لضربة قوية نتيجة الأزمة.

وبدأت الكويت مسيرة الضمان المالي للودائع بعد أزمة المناخ عام 1982، حينما انهار سوق الكويت للأوراق المالية وأدى لأزمة اقتصادية كبيرة انتهت بقرار الحكومة ضمان الودائع في البنوك المحلية عام 1986 قبل أن تقوم الحكومة بإلغاء هذا الضمان عام 2004 بعد تحسن الاقتصاد الكويتي وانطلاقه و«لرفع المنافسة بين البنوك المحلية» إضافة إلى «عدم تحمل الدولة أعباء مالية إضافية دون سبب»، لكن الحكومة اضطرت لإعادة الضمان الائتماني على الودائع بعد الأزمة المالية عام 2008.

ومنذ عام 2012 والحكومة الكويتية تخطط لرفع الضمان عن الودائع في البنوك المحلية، لكن الظروف السياسية التي عاشتها البلاد طوال السنوات الماضية أدت إلى تأجيل هذا القرار أكثر من مرة. وقال أستاذ الاقتصاد والسياسات العامة عبد العزيز العصيمي لـ«العربي الجديد»: إن «رفع ضمان الودائع سيزيد من المسؤولية الائتمانية للبنوك وسيحفزها لخفض مستويات المخاطرة ورفع مستويات التنافسية، والعمل على جذب المودعين من خلال رفع العوائد بشكل أكبر»، لكنه تخوف من «أثر هذا القرار على البنوك الصغيرة والناشئة، إذ سيشكل هذا الأمر تحدياً كبيراً أمامها لإثبات قدرتها الائتمانية ومرونتها في تقديم عوائد تنافسية». ووفق مركز الشال للاستشارات الاقتصادية، فإن ضمان الحكومة للودائع المالية «أمر غير موجود في أي دولة في العالم باستثناء الكويت»، معتبراً في تقرير له أن رفع الضمان لن يؤدي إلى نتائج سلبية بل سيزيد التنافسية بين البنوك التجارية ويحسن خدماتها لتتحول إلى بنوك تنافسية.

(Getty)

لموظفي زيمبابوي إما التلقيح أو الاستقالة

خيرت حكومة زيمبابوي الموظفين العموميين بمن فيهم المدرسون بين التلقيح ضد فيروس كورونا أو الاستقالة، وذلك في مسعى إلى زيادة الإقبال على التطعيم في البلد. وسبق لسلطات هذا البلد الواقع في أفريقيا الجنوبية، أن فرضت إلزامية التلقيح على الراغبين في ارتياد الأسواق والنوادي الرياضة والمطاعم والجامعات لإجراء الامتحانات. وألزمت أيضا بعض الشركات الخاصة موظفيها بتلقي اللقاح. ونقلت وكالة فرانس برس، أمس، عن وزير العدل زيمبابي زيامبي، قوله عبر أثير إذاعة محلية «إذا كنتم موظفين حكوميين، رجاء تلقوا اللقاح لتحموا أنفسكم والآخرين». وتضمّ زيمبابوي نحو 300 ألف موظّف عمومي، من بينهم 100 ألف مدرّس. واعترض اتحاد النقابات في البلد على إلزامية تلقيح الموظفين في آب/أغسطس أمام القضاء.

أخبار

انخفاض قياسي للعجز التجاري في الجزائر

سجل عجز الميزان التجاري للجزائر انخفاضا كبيراً، من جراء انتهاج الحكومة سياسة شد الحزام وكبح الواردات من خلال تجميد استيراد المئات من السلع والخدمات. وحسب الأرقام التي نشرتها وزارة المالية الجزائرية،

واطلعت عليها «العربي الجديد»، فقد تراجع العجز التجاري بنسبة 87,89% خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري 2021، أي بعجز بلغ 926 مليون دولار إلى نهاية شهر أغسطس/ آب الماضي، مقابل عجز بلغ 7,6 مليارات دولار في الفترة المناظرة من 2020. ووفق وزارة المالية، فإن هذا التراجع يعود إلى الارتفاع الكبير في الصادرات الشاملة للسلع والتي انتقلت من 15,1 مليار دولار إلى 23,7 مليار دولار، منها 2,9 مليار دولار من الصادرات غير النفطية.

«السعودية للكهرباء» تقترض

أعلنت الشركة السعودية للكهرباء (حكومية)، أنها وقعت تسهيلات ائتمانية (قروض) بقيمة 2,577 مليار دولار، ضمن مساعيها لتوفير سيولة نقدية لتمويل نفقاتها الرأسمالية. وذكرت الشركة في بيان للسوق السعودية «تداول»، أمس، أن «القرض غير مضمون بأصول مقابلة لصالح الدائنين، ويستحق بعد ثلاث سنوات». وستستغل الشركة التي تحتكر تزويد المملكة بالطاقة الكهربائية، المبلغ لإعادة تمويل تسهيلات ائتمانية دوارة حالية، وتمويل أغراض الشركة العامة بما فيها النفقات الرأسمالية. وقدم القرض المجمع 11 مصرفاً محلياً وعالمياً. وفي يوليو/ تموز الماضي، وقعت الشركة اتفاقية تسهيلات ائتمانية خضراء بقيمة 500 مليون دولار لأجل 12 عاما، بتمويل وضمان بنك اليابان للتعاون الدولي.

تمويل أميركي لمشروع غاز في كردستان العراق

قالت شركة دانة غاز الإماراتية للطاقة إن تحالفاً تشارك في رئاسته حصل على تمويل بقيمة 250 مليون دولار من مؤسسة أميركية للتنمية، لتمويل التوسع في إنتاج الغاز في محطة «خور مور» في إقليم كردستان، شمال العراق. وذكرت دانة غاز في بيان، أمس، أن بيرل بتروليوم، وهو تحالف تقوده مع نفط الهلال الإماراتية، حصل على التمويل الذي يبلغ أجله سبعة أعوام من مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأميركية. وهذا أكبر تمويل للمؤسسة في العراق على الإطلاق. وتوقفت توسعة محطة غاز «خور مور» في العام الماضي بسبب جائحة فيروس كورونا، ومن المتوقع الآن استكمالها في إبريل/ نيسان 2023 بعد استئناف البناء في الشهر نفسه من العام الجاري.

قطاع الضيافة القطري يتعافى من كورونا... والإشغال 60%

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أظهر تقرير صادر عن جهاز قطر للسياحة، أن قطاع الإقامة الفندقية يواصل التعافي رغم قيود كورونا، لتصل نسبة الإشغال خلال النصف الأول من العام الجاري إلى 60% مقابل 55% في الفترة نفسها من العام الماضي، وذلك باستثناء العقارات المستخدمة لأغراض الحجر الصحي.

وأوضح التقرير نصف السنوي الخاص برصد وتحليل مؤشرات الأداء الرئيسية لقطاعي السياحة والضيافة في الدولة الخليجية، زيادة بنسبة 16% في متوسط سعر الغرفة عند 438 ريالاً (120 دولاراً)، وزيادة بنسبة 24% في العائد على الغرفة المتاحة ليبلغ 266 ريالاً (73 دولاراً). وسجل معروض وحدات الإقامة الفندقية بين النصف الأول من العام الماضي، ونظيره من العام الجاري، نمواً سنوياً نسبته 7%، بدعم من ارتفاع أعداد مفاتيح الشقق الفندقية وفنادق الخمس نجوم، وبلغ إجمالي أعداد مفاتيح الغرف المتوافرة بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، نحو 29,7 ألف مفتاح، مقارنةً بـ 27,8 ألف مفتاح في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وعزا التقرير الانتعاش في قطاع الإقامة الفندقية خلال النصف الأول من العام الجاري، بشكل أساسي إلى زيادة السياحة المحلية، مشيراً إلى استمرار انخفاض أعداد الزوار الدوليين القادمين إلى البلاد نتيجة لمواصلة إغلاق الحدود بسبب جائحة كورونا، إذ تراجعت أعدادهم بشكل سنوي بنحو 82% خلال الأشهر الستة الأولى، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتوقع التقرير أن تشهد قطر زيادة تدريجية في زيارات العمل والترفيه، خاصة في أعقاب إعادة الفتح الجزئي للمنافذ منتصف العام الجاري، إضافة إلى توقعات بزيادة في نسب الإشغال في وحدات الإقامة، وارتفاعاً في أعداد الزوار الدوليين مع استئناف حركة السياحة العالمية تدريجياً. ولفت إلى أن إصدار الموافقات اللازمة لاستضافة وتنظيم عدة فعاليات استثنائية لسياحة الأعمال والمعارض والمؤتمرات، سيؤدي إلى انتعاش ملحوظ في أداء القطاع السياحي، فضلاً عن القطاعات المساندة له من ضيافة وترفيه وتجزئة وغيرها.

يذكر أن عدد الزوار الوافدين إلى قطر ارتفع 57,6% في يوليو/تموز الماضي، متجاوزاً 38,2 ألف زائر، صعوداً من 24,2 ألف زائر في يونيو/حزيران، فيما ارتفع بنحو 19 مرة بزيادة تعادل 1985,5% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات جهاز التخطيط والإحصاء.

متفرقات اقتصادية

خريطة طريق لنقل الغاز المصري إلى لبنان

عمّان ـ **انور الزيادات**

اتفق وزراء الطاقة في الأردن ومصر وسورية ولبنان، في اجتماع عقدوه في عمّان، أمس الأربعاء، على خريطة طريق لنقل الغاز المصري براً إلى لبنان الغارق في أسوأ أزماته المعيشية والاقتصادية.

وجاء الاجتماع الرباعي بعد زيارة أجراها وفد لبناني رسمي إلى دمشق، السبت الماضي، هي الأولى منذ اندلاع الحرب في سورية قبل نحو 10 سنوات، بعدما منحت واشنطن لبنان الضوء الأخضر لاستيراد الغاز والطاقة الكهربائية من مصر والأردن عبر سورية، ما يعني استثناء بيروت من العقوبات المفروضة على دمشق.

وقالت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية هالة زواتي، في مؤتمر صحافي مشترك، إن الاجتماع جاء «لوضع خريطة طريق لإيصال الغاز المصري إلى لبنان، مما يتطلب التأكد من جاهزية البنية التحتية لخط الغاز»، مضيفة «خلال ثلاثة أسابيع سنكون جاهزين لمراجعة الاتفاق». وأضافت زواتي أنه سيُعقد اجتماع آخر بنحصر بتصدير الكهرباء الأردنية إلى لبنان، لوضع خطة عمل وإعداد الاتفاقيات والتأكد من جاهزية البنية التحتية التي تضررت في الجانب السوري خلال الفترة الماضية، وهذا يحتاج إلى أشهر. ويشهد لبنان منذ نحو عامين انهياراً اقتصادياً غير مسبوق شلّ قدرته على استيراد سلع حيوية أبرزها الوقود. وانعكس شحّ المحروقات الذي يعصف بالدولة منذ أشهر على مختلف القطاعات من كهرباء ومستشفيات وأفران واتصالات ومواد غذائية.

وتتعلق المفاوضات باستجرار الغاز المصري لتشغيل معامل إنتاج الكهرباء في لبنان، وبإمداده بالطاقة الكهربائية من الأردن الذي يستورد بدوره الغاز المصري لإنتاج الطاقة وكان يزود بها سورية في الماضي. بدوره، قال وزير الطاقة والمياه اللبناني ريمون غجر إن بلاده تعمل مع البنك الدولي لضمان دفع تكلفة إمدادات الغاز، مشيراً إلى أهمية الحصول على ما يكفي من الغاز المصري لتوليد الكهرباء. وقال وزير البترول والثروة المعدنية المصري، طارق الملا: «وضعنا خريطة طريق، ومن الفرق الفنية سيتم التأكيد خلال الأسابيع القليلة المقبلة على أن جميع الأمور جاهزة حتى يبدأ الضخ بأقرب فرصة». ووفق وزير النفط والثروة المعدنية في النظام السوري بسام طعمة «سنبذل كل جهد ممكن من أجل إنجاح نقل الغاز المصري أو الكهرباء الأردنية إلى لبنان».

وأصيبت الحياة اليومية في لبنان بالشلل بسبب أزمة الطاقة وهي جزء من الانهيار الاقتصادي الذي تشهده البلاد وصنفه البنك الدولي على أنه من بين الأسوأ عالمياً منذ عام 1850. وتنتج الشركة الوطنية للكهرباء (مؤسسة كهرباء لبنان) إمدادات محدودة للغاية مما يترك الشركات والمنازل معتمدة بالكامل تقريباً على مولدات تملكها شركات خاصة صغيرة. ويقدر خبراء الطاقة ذروة الطلب اللبناني على الطاقة بنحو 3500 ميغاواط. ولدى البلاد طاقة إنتاجية تبلغ 2200 ميغاواط، لكن الإنتاج الفعلي أقل بكثير من هذا المستوى.

وزراء طاقة مصر والأردن وسورية ولبنان في عمّان (فرانس برس)

سورية: حكومة الأسد توزّع منتجات بالحشرات

استلم السوريون بعد انتظار لمدة 60 يوماً السكر والأرز المدعومين من نظام بشار الأسد، لكنهم فوجئوا بأن السوس والحشرات تشاركهم فيهما

عدنان عبد الرزاق

فوجئ السوريون في مناطق سيطرة نظام بشار الأسد بأن العديد من السلع التي عمد النظام إلى بيعها في الأسواق تحوي حشرات ومخالفة للمواصفات، الأمر الذي لم ينكره مسؤول حكومي، معتبراً أن ذلك أمر طبيعي في ظل ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف، فيما كان رئيس النظام بشار الأسد قد أصدر قبل نحو أربعة أشهر، مرسوماً لحماية المستهلك وضبط الأسعار. وقالت مصادر من دمشق: «بعد انتظار شهرين، استلم السوريون قبل يومين مخصصاتهم من مادة الأرز عبر البطاقة الذكية، لكن السوس ينخرها وفيها حشرات».

وأضافت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن الدجاج الذي بدأت المؤسسة السورية للتجارة (حكومية) بيعه بسعر 6 آلاف ليرة للكيلوغرام (نحو 4 دولارات وفق سعر الصرف الرسمي)، يحمل دلائل على فساده، مشيرة إلى تغير رائحته ولونه.

وتابعت أن تدخل الحكومة في الأسواق يتم عبر سلع مخالفة للمواصفات، عادة ما تكون مخزنة لدى التجار منذ فترة طويلة، لافتة إلى أن بعض التجار المقربين من النظام يوزعون مما يحتكرونه في مخازنهم على مؤسسات الدولة، وهي سلع متدنية المواصفات. في المقابل، اعتبر مدير المؤسسة السورية للتجارة (حكومية) أحمد نجم، خلال تصريحات صحافية، يوم الثلاثاء الماضي، أن «كل أنواع الحبوب في فترة الصيف تتعرض للحشرات، ونتيجة الحرارة العالية تفقس البيوض بداخلها، وهو أمر وارد». لكن الخبير الاقتصادي علي الشامي قال إن مراسيم إحداث المؤسسات الحكومية تنص على وجود سلع ومواد استهلاكية تكفي السوريين، بمواصفات وأسعار منافسة، بينما استلم السوريون بعد انتظار 60 يوما منتجات مخالفة للمواصفات عبر البطاقة الذكية، حيث لا تتجاوز مخصصات الأسرة 6 كيلوغرامات سكر و5 كيلوغرامات أرز.

وتابعت أن تدخل الحكومة في الأسواق يتم عبر سلع مخالفة للمواصفات، عادة ما تكون مخزنة لدى التجار منذ فترة طويلة، لافتة إلى أن بعض التجار المقربين من النظام يوزعون مما يحتكرونه في مخازنهم على مؤسسات الدولة، وهي سلع متدنية المواصفات. في المقابل، اعتبر مدير المؤسسة السورية للتجارة (حكومية) أحمد نجم، خلال تصريحات صحافية، يوم الثلاثاء الماضي، أن «كل أنواع الحبوب في فترة الصيف تتعرض للحشرات، ونتيجة الحرارة العالية تفقس البيوض بداخلها، وهو أمر وارد». لكن الخبير الاقتصادي علي الشامي قال إن مراسيم إحداث المؤسسات الحكومية تنص على وجود سلع ومواد استهلاكية تكفي السوريين، بمواصفات وأسعار منافسة، بينما استلم السوريون بعد انتظار 60 يوما منتجات مخالفة للمواصفات حتى تفقد صلاحيتها، وتترك التجار يتحكمون بالأسواق «بل لا توزع مخصصات السوريين إلا كل شهرين أو أكثر».

ويتحدث البعض عما وصفوه بـ«فضيحة مؤسسة التجارة» في يوليو/ تموز من العام الماضي، حينما طرحت المؤسسة السورية للتجارة مزايدة للتجار لبيع مواد منتهية الصلاحية، أو شارفت على الانتهاء، بكميات كبيرة يمكن أن توازن العرض والطلب (175 طن شاي وحبوب وسمن ومعلبات)، من دون أن تعرف أين سيصرّف التجار تلك الأغذية وما أثارها الصحية على المستهلكين.

> مخصصات الأسرة تبلغ 6 كيلوغرامات سكر و5 كيلوغرامات أرز

تحقيق

أضحت قناة السويس المصرية في مواجهة لا يستهان بها مع العديد من مشروعات المسارات البديلة التي تتبناها دول كبرى في بقاع شتى من المعمورة، بعضها يحمل أجندات سياسية وأخرى تبحث عن مكاسب اقتصادية، إلى جانب زيادة نفوذها على ممرات التجارة العالمية. أحدث تلك المشاريع ترجمها إعلان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو عن تأييده لإنشاء ما سماه «مسار الأرز» الذي من المخطط أن يمتد عبر منطقة سيبيريا ليصبح بديلاً محتملاً لقناة السويس

مسار «الأرز»... مشروع روسي يضاف لمنافسي قناة السويس

الشويغو وتطمح إليها روسيا، قائمة بالأساس على إنشاء مشروع النقل قبل التفكير فيها، أي أن أي منطقة لوجستية ومجتمعات سكانية شرطها الأساسي هو النقل، وهو المشروع الموجود بالفعل لدى مصر والمتمثل في قناة السويس، التي تحظى بأهمية عالمية كبيرة.

استعادة النفوذ المصري

ومن جهته، حذر المهندس المصري ممدوح حمزة من استمرار التعامل مع قناة السويس المصرية باعتبارها ممراً ملاحياً فقط. ولفت، في دراسة سابقة، إلى أنه منذ افتتاح قناة السويس عام 1869 وحتى الآن ينحصر دخلها في العائد من الملاحة فقط، ولم تحقق أي عائد من الموقع، إلا ميناءي شرق بورسعيد (شمال شرق)، والعين السخنة على البحر الأحمر، شرق البلاد (تستغله شركة موانئ دبي)، عند مدخلي القناة، اللذين قام بتخطيطهما وتصميمهما.

وبحسب حمزة، فإن «العائد من الميناءين لمصر هو الفتات، بينما العائد الحقيقي ذهب للشركات المحتكرة التي تسلمت الميناءين من الحكومة المصرية تسليم مفتاح بعقود أقل ما يقال عنها إنها ضيعت على مصر حقها».

وأضاف أن مصر قبل إنشاء قناة السويس «كانت تحقق عائداً كبيراً متنوعاً نتيجة موقعها المتميز من خلال دخول التجارة الدولية إلى البلاد من السويس مثلاً، حيث كانت تتم إعادة تصديرها من الإسكندرية بعد تعامل الشعب معها وتحصيل الجمارك، أي أن الشعب كان يستفيد استفادة مباشرة بالتربح من خلال التعامل مع البضاعة من النشاط الصناعي، واللوجستي، والخدمي، والذي كان موجوداً بالفعل ويمارس على البضاعة المارة على أرض مصر قبل إنشاء القناة، إضافة إلى أن الحكومة أيضا كانت تحقق عائداً من الجمارك. ولقد توقفت كل تلك الاستفادات المباشرة للشعب مع بدء تشغيل قناة السويس وقتها، وهذا هو ما أعنيه بالعائد من الموقع».

وأكد حمزة أن مشروع تطوير محور قناة السويس «هو محاولة لإعادة عائد مصر السابق من التجارة العالمية العابرة لأراضيها مستغلين موقعها المتميز، وهو أحد المشروعات الأولى بالرعاية بالنسبة للاقتصاد القومي». وأوضح أن قيمة دخل قناة السويس من الملاحة هو حاصل ضرب الحمولة العابرة بالطن، ورسم العبور لكل طن، مضيفاً أن «الحمولة العابرة» يتحكم فيها حجم التجارة العالمي المتغير ما بين الشرق والغرب، أما «الحد الأقصى للرسوم» لكل طن فتحددها وتشكل سقفاً لها كلفة النقل بالطرق البديلة لنقل البضاعة ما بين الشرق والغرب. وأشار إلى أنه في الماضي كان هناك طريق بديل وحيد هو طريق «رأس الرجاء الصالح»، أما الآن فهناك أربعة طرق بديلة إضافية، هي طرق ليست الأمثل ولكنها بالفعل تشكل بدائل جزئية ولكنها جاذبة لبعض البضائع.

وبحسب حمزة، فإن هذا الطريق يبدأ بـ«طريق الحرير» وهو خط السكة الحديد الذي يربط ما بين أقصى شرق الصين وأقصى غرب إسبانيا بطول 13000 كيلومتر، إضافة إلى محور «إيلات أسدود»، وهو مشروع بتمويل صيني بقيمة 5 مليارات دولار، مقابل غاز من البحر المتوسط، وفي حال الانتهاء من تنفيذه سيكون ميناء محورياً داخلياً خلف إيلات، وخط سكة حديد يبلغ طوله حوالى 300 كيلومتر، ويبدأ من إيلات على البحر الأحمر جنوباً ويتجه حتى ميناء أسدود على البحر المتوسط. أما البديل الثالث، بحسب حمزة، فهو المسار القطبي: ويبلغ طول المسار الملاحي من كوريا إلى روتردام 15 ألف كيلومتر، بينما تصل المسافة عن طريق قناة السويس إلى 22 ألف كيلومتر، وهو يستخدم الآن عدة شهور في السنة. وأخيراً قناة بنما، ومخطط مشروع قناة نيكاراغوا.

وأضاف حمزة أن «حجم التجارة العالمي متذبذب ونرى صعوداً وهبوطاً فيه، وهو في الوقت نفسه المؤثر الرئيسي في دخل قناة السويس، بل هو المؤثر الوحيد والمرتبط بالعرض والطلب في التجارة ما بين الشرق والغرب، وليس مرتبطاً بما تقوم به الدولة المصرية داخل قناة السويس. والنتيجة المستخلصة من ذلك أن مصر ليس لها ناقة أو جمل في زيادة أو نقصان حجم التجارة العالمية المارة في قناة السويس، وبالتالي ليس لها تأثير في محاولة زيادة دخل قناة السويس من الملاحة، اللهم إلا إذا زاد العمق لتستوعب نوعيات أكبر من السفن».

> الاحتلال الإسرائيلي يسعى لتصدير نفط الخليج إلى أوروبا عبر الأنابيب

تكتلات اقتصادية عالمية

ولفت إلى أن «التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي نشأت وتنشأ بهدف تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي ورفع الجمارك البينية من شأنها أن تؤثر بالسلب على حجم التجارة بين الشرق والغرب، وهذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية ستزيد التجارة البينية بين أعضائها، ما يقلل من التبادل التجاري بين الشرق والغرب، أي أن (الشرق) سيحاول أن يكتفي ذاتياً وكذلك (الغرب)، وهذا سوف يؤثر سلبا على حجم البضاعة العابرة في قناة السويس، وبالتالي يؤثر سلبا على دخل قناة السويس من الملاحة».

وأضاف أنه «في الأساس فإن أميركا تحاول تقليص دور الصين في التجارة العالمية بجذب تجارة أوروبا عبر الأطلسي وتجارة آسيا عبر المحيط الهادئ، وكلاهما يقلل من دخل قناة السويس، بمعنى أن الحرب الاقتصادية بين أميركا والصين تضر بمصر». وأكد حمزة أن دخل الملاحة بيد «تجارة العالم الخارجي»، أما ما «بيد مصر» فهو عائد الموقع، أي العائد من «الأنشطة الاقتصادية على ضفتي القناة، والذي يمكن أن يصل إلى أرقام عظيمة ودون حدود في حال الحكمة في التخطيط والغيرة الوطنية». وبجانب التكتلات الاقتصادية الضخمة التي تبحث عن مصالح أكبر وتقليل للوقت والكلف المالية، تصاعدت في الأشهر الأخيرة دعوات للبحث عن مسارات بديلة في محاولة لتحجيم دور مصر، وفق محللين، منها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وتعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي والإمارات بشكل حثيث، منذ شهور، على إنجاز مشروع ضخم يتم عبره نقل النفط والمنتجات البترولية من الإمارات إلى إسرائيل ثم إلى أوروبا، عبر خط ممتد من ميناء إيلات على البحر الأحمر إلى ميناء أسدود على البحر المتوسط.

وهذا الخط، في حال تنفيذه، يترتب عليه تقليل الإمارات استخدام ممر قناة السويس في نقل نفطها إلى أوروبا، بزعم أنه أعلى كلفة واستهلاكاً للوقت من وجهة نظرها، وربما يقلل استخدام دول خليجية أخرى القناة المصرية لنقل جزء من نفطها مستقبلاً إلى أوروبا.

طموح الاحتلال الإسرائيلي

كما تم قبل أيام الإعلان عن شراء شركة «مبادلة الإماراتية للبترول»، حصة شركة «دليك دريلينغ» الإسرائيلية في حقل تمار للغاز، والمقدرة بـ22%، مقابل مليار دولار، في أكبر صفقة بين إسرائيل والإمارات منذ تطبيع العلاقات في العام الماضي، ما يزيد من قلق المحللين إزاء مشاريع الالتفاف على قناة السويس لتصدير الطاقة إلى أوروبا.

وبالتزامن مع أزمة جنوح سفينة حاويات عملاقة في الممر الرئيسي لقناة السويس في نهاية مارس/ آذار الماضي، اقترح السفير الإيراني لدى موسكو كاظم جلالي تفعيل الخط الملاحي «شمال - جنوب» الذي يمر من بلاده، ليكون بديلا عن قناة السويس. ومنذ سنوات، تروج إيران لهذا الممر الذي يربط بين الهند وروسيا مرورا بأراضيها، وتقول إنه بديل جيد للقناة المصرية.

في المقابل، قال الفريق مهاب مميش، مستشار الرئيس المصري لمشروعات محور قناة السويس، إن قناة السويس لا بديل عنها، فهي تمثل شريان الحياة للعالم، مضيفا في تصريحات، في يوليو/ تموز الماضي، أن هناك مجموعات من مسؤولين في قناة السويس لمتابعة ما يشاع حول وجود مشروعات منافسة لقناة السويس ومتابعة القنوات المنافسة البديلة، وهي القناة الإسرائيلية، وقناة القطب الشمالي، وقناة نيكاراغوا.

ارتفاع الإيرادات 11,2%

ارتفعت إيرادات قناة السويس المصرية بنسبة 11,2% على اساس سنوي، في الفترة من 20 يناير/كانون الثاني وحتى 20 اغسطس/آب الماضي، لتصل إلى 3,88 مليارات دولار، مقابل 3,49 مليارات دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي، وفق ما قال رئيس هيئة القناة اسامة ربيع، لقناة تلفزيونية محلية، نهاية الشهر الماضي.

ومصطع اغسطس/آب، نشر مجلس الوزراء تقريرا حول القناة، أشار الى ان القناة سجلت اعلى إيراد سنوي في تاريخها خلال العام المالي الماضي 2021/2020، بقيمة 5,84 مليارات دولار، مقارنة بـ5,72 مليارات دولار في العام المالي السابق عليه.

مشهد من جنوح سفينة الحاويات «إيفر غيفن» نهاية مارس الماضي (Getty)

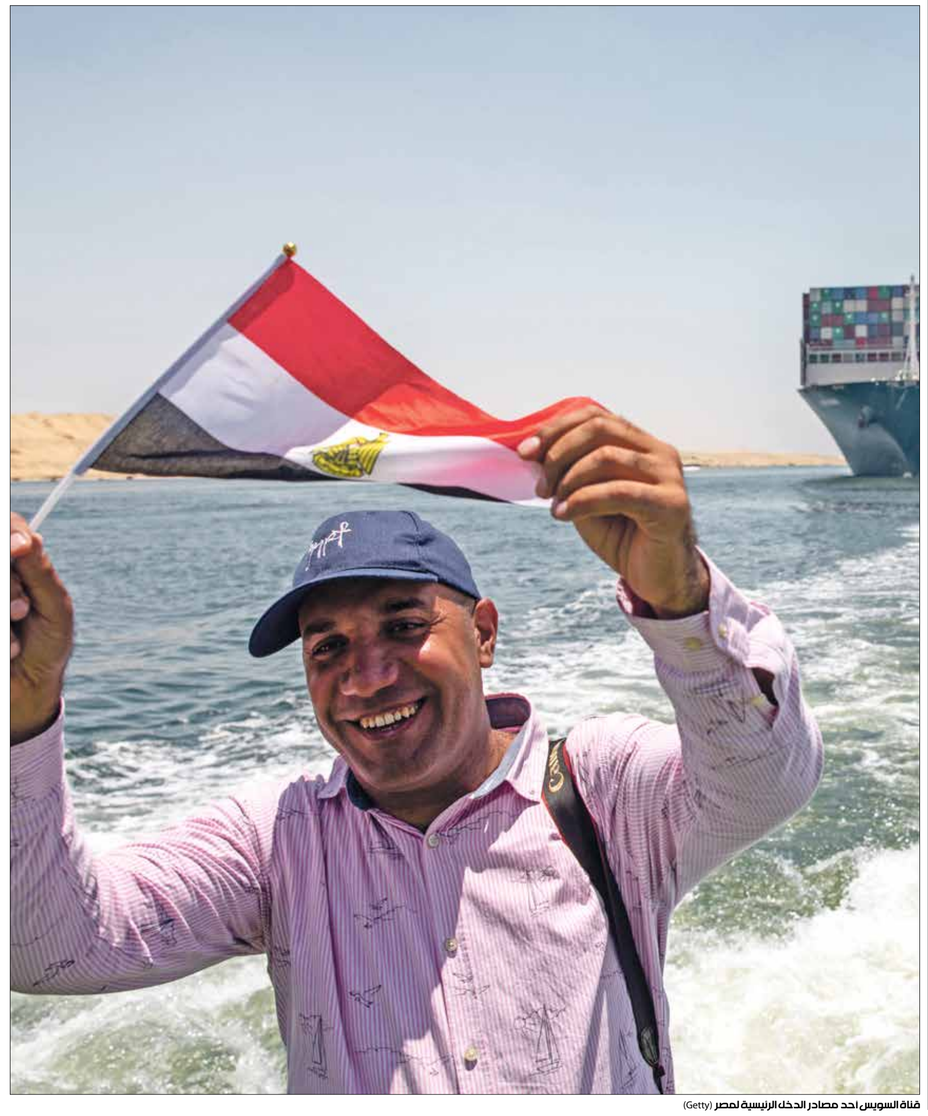
قناة السويس احد مصادر الدخل الرئيسية لمصر (Getty)

مؤشرات الأسواق

ارتفاع بورصة قطر

ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر في ختام تعاملات، أمس الأربعاء، بنسبة 0,12% بعد أن ربح 13,3 نقطة، ليغلق عند مستوى 11076,2 نقطة.

وتم خلال الجلسة تداول 137,24 مليون سهم بقيمة 322,63 مليون ريال (88,39 مليون دولار). من خلال تنفيذ 8868 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت أسهم 19 شركة، بينما انخفضت أسعار 23 شركة أخرى، فيما حافظت 3 شركات على سعر إغلاقها السابق، وفق بيانات أوردتها وكالة الأنباء القطرية «قنا».

وبلغت القيمة السوقية للأسهم المقيدة ما يزيد قليلاً على 638 مليار ريال (174,79 مليار دولار)، مقابل 637,14 ملياراً في الجلسة السابقة.

صعود مؤشر مسقط

أغلق مؤشر بورصة «مسقط 30» على صعود بنسبة 0,25%، أمس، ليصل إلى مستوى 3,970,08 نقاط. وقد بلغت قيمة التداول 2,94 مليون ريال، منخفضة بنسبة 15,9% مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي بلغت نحو 3,5 ملايين ريال عماني.

ووفق تقرير الصادر عن بورصة مسقط، فإن القيمة السوقية للأسهم قد ارتفعت بنسبة 0,024% عن آخر يوم تداول، لتبلغ ما يقارب من 22,03 مليار ريال (57,3 مليار دولار).

تباين أسواق الإمارات

ارتفع سوق أبوظبي للأوراق المالية، إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، أمس، فيما انخفض سوق دبي المالي. وأغلق سوق أبوظبي على صعود بنسبة 0,68%، ليبلغ مستوى 7771,04 نقطة، عبر التعامل على 611,75 مليون سهم.

في المقابل انخفض سوق دبي المالي بنسبة 0,09%، ليغلق عند مستوى 2906,63 نقاط.

تراجع جماعي لمؤشرات الكويت

أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات، أمس، على تراجع جماعي، بضغط انخفاض 7 قطاعات. إذ هبط مؤشر «السوق الرئيسي 50» بنسبة 0,56%، كما انخفض المؤشران الرئيسي والعام بنسبة 0,31%، و0,26% على الترتيب، وتبعهما الأول بهبوط بلغت نسبته 0,24%.

وشهدت الجلسة تراجع 7 قطاعات على رأسها الطاقة بنسبة 1,45%، بينما ارتفعت 4 قطاعات تقدمها الخدمات المالية بنحو 0,21%، فيما استقر قطاعان.

ارتفاع السوق السعودية

أنهى مؤشر السوق السعودي، جلسة أمس، على ارتفاع بنسبة 0,4% ليصل إلى مستوى 11456 نقطة، مسجلا أعلى إغلاق منذ يناير/ كانون الثاني 2008، وبتداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 6,8 مليارات ريال (1,8 مليار دولار). وبارتفاع اليوم تصل مكاسب مؤشر السوق منذ بداية العام الجاري 2021 إلى أكثر من 2750 نقطة بنسبة 32%.

أسواق صرف

شهدت الليرة التركية تحسنا في الفترة الماضية وذلك على خلفية زيادة إيرادات البلاد من النقد الأجنبي خاصة من أنشطة الصادرات والسياحة والاستثمارات المباشرة، وكذا زيادة الاحتياطي لدى البنك المركزي والذي تجاوز 118 مليار دولار

تحسّن الليرة التركية

انتعاش الصادرات والسياحة والهدوء الإقليمي أبرز الأسباب

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تستمر الليرة التركية في تحسّنها البطيء أمام العملات الأجنبية، بعد تراجعها بين 8,5 و8,6 ليرات للدولار خلال الأشهر الماضية، لتسجل، أمس الأربعاء، 8,3 ليرات أمام العملة الأميركية، وسط توقعات باستمرار الانتعاش، رغم تثبيت البنك المركزي التركي معدل الفائدة عند 19 بالمائة، والتأكيد على الحفاظ على السياسة النقدية المتشددة.

ويصنّف الاقتصادي التركي أوجان أويصال، أسباب تعافي الليرة إلى تحسّن العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والإمارات ومصر، معتبراً أن هذا السبب النفسي له دور كبير في استقرار سعر الصرف، وتبديد المخاوف من هزّات سياسية قد تأتي على الاقتصاد التركي وتنال من سعر الصرف المحلي. ورأى أويصال، أن زيارة طحنون بن زايد، مستشار ولي عهد أبوظبي لتركيا مؤخراً، وإجراء اتصال هاتفي بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، بعد بمثابة طي لصفحة الخلافات التي عصفت بالعلاقات بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي دفع شركات إماراتية كبرى كالشركة العالمية القابضة في أبوظبي إلى الإعلان عن الاستثمار في السوق التركي.

ويأتي السبب الثاني في تحسّن سعر الليرة، برأي الاقتصادي التركي، من خلال عودة السياحة إلى تركيا بعد عام كورونا، متوقعاً أن يزيد عدد السياح هذا العام عن 30 مليون سائح رغم جائحة كورونا، ولهذا برأيه زيادة إنفاق من قبل السياح وحركة للأسواق المحلية، تساعدان في توازن العملات ودعم سعر صرف الليرة التركية.

والسبب الثالث، وفق الاقتصادي التركي، هو الارتفاع الكبير في صادرات تركيا هذا العام، إذ تعدت خلال الأشهر السبعة الماضية حاجز 120 مليار دولار. وهناك توقعات بأن يتجاوز الرقم 200 مليار دولار بنهاية العام الجاري، عادة ما تدعم حصيلة الصادرات دخل العملات الصعبة وميزان الحساب الجاري للدول.

ويضيف أويصال، لـ«العربي الجديد»، أن السبب الرابع لتحسن العملة التركية يكمن في زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي في المصرف المركزي، خاصة بعد ما قالته أحزاب معارضة عن تبديد جزء من الاحتياطي لدعم سعر الصرف، لأن الاحتياطي مؤشر قوة، وعامل مهم في استقرار سعر الصرف، ومؤشر يعتمده المضاربون.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أكد، أول من أمس، أن احتياطي البنك المركزي التركي تجاوز 118 مليار دولار، اعتبارا من 27 أغسطس/آب الماضي، وأن بلاده تهدف إلى رفع الدخل القومي الإجمالي إلى أكثر من 800 مليار دولار خلال العام الجاري.

وأضاف أردوغان أن بلاده تسعى إلى خفض عجز الميزانية للعام الجاري إلى 3,5 في المائة، كاشفاً أن إيرادات قطاع السياحة ارتفعت 31 بالمائة، اعتبارا من يونيو/حزيران 2021، والهدف تحقيق 33 مليار دولار، ما يساهم بشكل كبير في تحسين الحساب الجاري.

كما أشار محافظ البنك المركزي التركي، شهاب قاوجي أوغلو، الأربعاء إلى أن احتياطيات تركيا من النقد الأجنبي تراوح بين 115 - 120 مليار دولار، مضيفاً: «أعتقد أننا سنبلغ موقعاً أقوى عبر زيادة كمية الاحتياطي». وأضاف قائلاً: «من حيث السياسة الخارجية، بعثت نوعاً من الارتياح في الأسواق المحلية، وأدت إلى توازن المعروض النقدي، وبالتالي تحسّن سعر الليرة التي وصلت، قبل أيام، إلى 8,22 مقابل الدولار الواحد.

ويتوقع شعبو، خلال تصريح لـ«العربي الجديد»، أن تتحسن الليرة أمام العملات الرئيسية وفي مقدمتها الدولار واليورو خلال الفترة المقبلة، نتيجة تحسن العلاقات التركية مع مصر ودول خليجية منها السعودية والإمارات، وما يقال عن تناغم تركي أميركي في ملفات عدة، منها أفغانستان، لأن العامل السياسي، برأي أستاذ المالية، هو أهم أسباب تراجع سعر صرف العملة التركية، لأن المؤشرات الاقتصادية حتى خلال عام كورونا لم تكن سيئة، بل سجلت تركيا ثاني نسبة نمو في العام الماضي. وحول تراجع سعر الليرة أمس، بعد أسبوع من التحسن، يرجّح شعبو أن لتصريحات محافظ المصرف المركزي الدور الأهم، لكن التراجع سيتوقف وتعاود الليرة تعافيها.

وكان محافظ البنك المركزي التركي، قد أعلن، يوم الأربعاء، عن تحسّن في أرقام التضخم، بما يلمح إلى اقتراب البنك المركزي من خفض معدل الفائدة، رغم التضخم الخارج عن السيطرة. وقال شهاب أوغلو، أثناء الاجتماع الاقتصادي لغرفة التجارة والصناعة الألمانية التركية، «عند مقارنة الاقتصاد التركي بغيره من الاقتصادات الناشئة، نرى أن هناك مجالا لتحسن التضخم والاحتياطي وعلاوة المخاطرة في تركيا، وجاءت لغة أوغلو واثقة في الاقتصاد التركي ومدللة على تعافيه».

كما أعلن محافظ المركزي التركي، أن البلاد كانت بين اقتصادات أحرزت تقدما في السياسات المالية والنقدية الداعمة وبرامج التحصين، وحققت نجاحات باحتواء جائحة كورونا، الأمر الذي انعكس إيجابا على الإنتاج والاستثمار والتوظيف.

وقال إن التطورات أظهرت زيادة عائدات شركاء تركيا التجاريين، ما كشف عن تحسن توقعات الطلب الخارجي، وأضاف: «الانتعاش الاقتصادي لشركائنا التجاريين تطور إيجابي يساهم في زيادة صادراتنا».

وأعرب محافظ البنك المركزي عن اعتقاده بأن ثمة متسعا للتحسن في الاقتصاد التركي من حيث التضخم والاحتياطيات الاحتياطي».

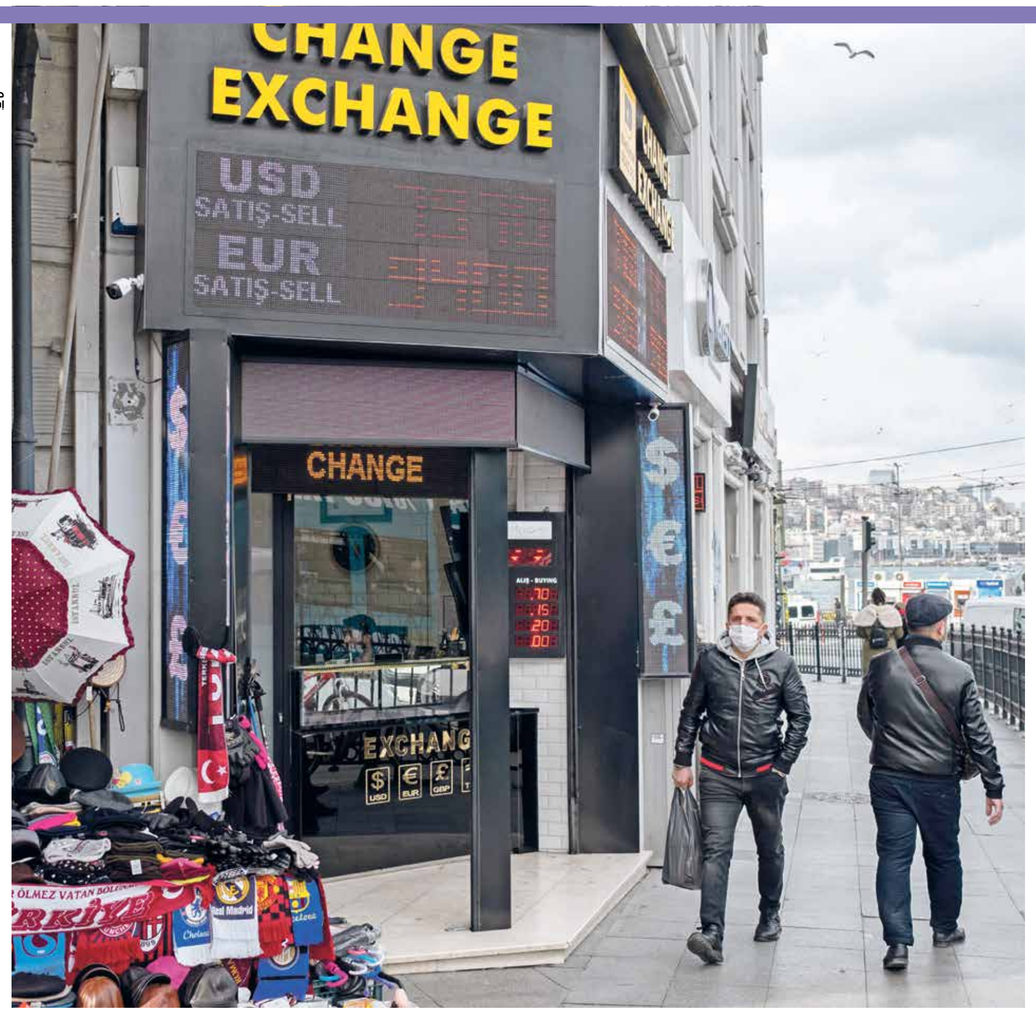

محل صرافة في إسطنبول (Getty)

الاحتياطي الأجنبي التركي تجاوز 118 مليار دولار والسياحة تدعمه بقوة

10 مليارات مع كازاخستان

قال وزير التجارة والتكامل في كازاخستان باكيت سلطانوف ان حجم التبادل التجاري بين بلاده وتركيا تضاعف 15 مرة خلال العقود الثلاثة الاخيرة. واضاف، في مقابلة مع الاناضول، الاربعاء: «تركيا احدى الشركاء التجاريين المهمين لبلدنا». واوضح ان حجم التبادل التجاري بينهما الى 10 مليارات دولار على المدى الطويل، ولفت الى ان النصف الاول من العام الجاري شهد تبادلا تجاريا بـ1,788 مليار دولار.

بورصة جديدة في الصين لتقوية الشركات الصغيرة

وسط الضغوط التي تواجهها شركات التقنية الصينية في الولايات المتحدة، تعمل الصين على إنشاء بورصة ثالثة

لندن ـ **العربي الجديد**

تتجه الصين للتحول من الصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الصناعات ذات التقنية الرفيعة والتحول النوعي في الخدمات المالية، ضمن خطة إصلاح شاملة في النظام المالي والنمو الاقتصادي الجديد والاستعداد للصراع المالي المتوقع مع الولايات المتحدة.

وأعلنت الصين، الخميس، عن إنشاء بورصة ثالثة ضمن الإصلاحات الواسعة التي تجريها على الصناعة المالية التي تستهدف بناء الثقة الدولية في أسواق المال المحلية، وتقوية الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التقنية على جمع تمويلات تمكنها من النمو الاقتصادي. وتواجه الشركات الصينية، خاصة التقنية، حصاراً أميركياً خلال العام الجاري، حيث تطالبها هيئة البورصات الأميركية بشروط قاسية تشمل المعايير المحاسبية الدولية، من حيث التدقيق والمراجعة المالية من قبل شركات معترف بها وفق النظام الرأسمالي الغربي، كما تشمل كذلك معايير الشفافية الخاصة بارتباطاتها السياسية بالمصالح الحكومية الصينية.

وكانت هيئة البورصات الأميركية قد أرسلت خطابات للشركات المسجلة في بورصة «وول ستريت»، في أغسطس/آب، تطالبها بالإفصاح عن الأصول الصينية فيها، وفق «وول ستريت جورنال». وتوسعت البورصات الصينية عبر الاكتتابات السريعة خلال الأعوام الأخيرة، لتصبح ذات جاذبية كبرى للصناديق الاستثمارية والبنوك التجارية الكبرى. وحسب البيانات الرسمية الصينية، فإن البورصة الجديدة التي ستؤسس في العاصمة بكين ستضاف إلى بورصتي شنغهاي وشينزين في الصين وبورصة هونغ كونغ التي تتمتع بحرية أكبر في الاكتتابات وحركة رأس المال.

ولم تعلن السلطات الصينية عن الموعد الرسمي لافتتاح البورصة الجديدة للتداول، لكن مصرف «غولدمان ساكس» قال في مذكرة بداية الأسبوع، إن «من المتوقع أن تفتح البورصة الجديدة في فترة أقل كثيراً من الفترة التي أخذها افتتاح بورصة شنغهاي». ومن المتوقع أن تضيف البورصة الجديدة إلى الأسواق الصينية تريليوني دولار على الأقل.

وقالت محللة أسواق المال في مصرف «مورغان ستانلي»، كاثرين ليو، في مذكرة للعملاء، إن «البورصة الجديدة ستعمل على دعم اكتتابات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإن الناجحة منها ستكون مؤهلة لاحقاً للتسجيل في بورصتي شنغهاي وشينزين».

كما يتوقع خبراء أن «تسمح هيئة البورصة الصينية للأسهم في البورصة الجديدة بالارتفاع حتى 30% في اليوم الواحد». ويعد هذا هامشاً كبيراً مقارنة مع الهامش المسموح به حالياً في بورصات البر الصيني.

وحسب بيانات موقع «سي إي سي داتا» الأميركي المتخصص في بيانات أسواق المال العالمية، يبلغ إجمالي حجم السوق الصيني نحو 13,35 تريليون دولار. إذ يبلغ حجم رأس المال السوقي لبورصة هونغ كونغ نحو 6 تريليونات دولار، وبورصة شينزين نحو 3,9 تريليونات دولار، وبورصة شنغهاي نحو 4,35 تريليونات دولار، وذلك بحساب المتوسط خلال يوليو/تموز الماضي.

وعانت شركات التقنية الصينية من تشديد الإجراءات الصينية ومضايقة كبار الأثرياء وملياردييرات التقنية، حيث خسرت في أسبوع واحد، خلال أغسطس/آب الماضي، نحو 150 مليار دولار، حسب بيانات مجلة «بارونز» الأميركية.

ويرى «مورغان ستانلي» الأميركي أن الصين كثفت جهودها من أجل استعادة ثقة المستثمرين عبر خطواتها الأولية لزيادة الوضوح بشأن تشديد قيودها التنظيمية. وكتب محللو المصرف في مذكرة للعملاء نقلتها وكالة بلومبيرغ، أن الصين نفذت ذلك عبر مجموعة من الخطوات، من بينها الإعلان عن مبادرات جديدة لأجندة الانفتاح المالي، وإعادة تأكيدها دعم الشركات الخاصة.

وقالت صحيفة «بيبول ديلي»، الناطقة باسم الحكومة الصينية، أمس الأربعاء، إن بكين تسعى إلى تقليل المخاوف من أن اللوائح الجديدة ستضر بالمستثمرين الأجانب.

وبالتالي، يستهدف الحزب الشيوعي، خلال الفترة المقبلة، وفقاً لتصريحات مسؤولية توزيع الثروة وخلق نمو اقتصادي متوازن بين الريف والمدن. وتشهد الصين تفاوتاً ضخماً في الدخول بين مدن ثرية جداً مثل شنغهاي وريف فقير جداً في شرق الصين. ويتخوف الحزب الشيوعي الحاكم من أن يقود هذا التفاوت في الدخول إلى تفكك اجتماعي يهدد تماسك الصين الواحدة.

الحزب الشيوعي يتخوف من التفاوت في الثراء وفورة الملياردرات

بورصة هونغ كونغ ساهمت في تمويل الطفرة الصناعية بالصين (Getty)

بيتكوين تتكبد خسائر موجعة

لندن ـ **العربي الجديد**

تراجعت عملة بيتكوين في تعاملات أمس، الأربعاء، من مستواها المرتفع عند 52 ألف دولار إلى أقل من حاجز 46 ألف دولار، فاقدة بذلك نحو 17% في أول يوم تصبح فيه عملة قانونية في السلفادور، وذلك حسب بيانات «كوين باس». وشهدت السلفادور، الأربعاء، بداية صعبة لبيتكوين بسبب الخلل التقني بالمحافظ الرقمية الرسمية، ولكن تم حل المشكلات لاحقاً. وكجزء من القانون الجديد، سيطلب من الأعمال التجارية قبول بيتكوين في شراء السلع والخدمات، ولكن التجار غير القادرين تقنياً على قبول العملة الرقمية سيتم إعفاؤهم من ذلك، وبالفعل قامت الحكومة بتركيب 200 جهاز صراف آلي للبيتكوين في أنحاء السلفادور. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير الذي شهدته العملة الرقمية الأشهر في بداية الأسبوع الجاري، فإنها قد تواجه صعوبات من السلطات المالية بالدول الكبرى، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة. وتستفيد بيتكوين من ارتفاع معدل التضخم المصحوب ببرامج التيسير الكمي في ارتفاعاتها الجنونية خلال العام الجاري، الذي تجاوزت فيه 62 ألف دولار في إبريل/نيسان الماضي قبل أن تنهار.

لكن على صعيد المستقبل، يرى محللون أن عدم ثقة المستثمرين في النظام النقدي العالمي ربما سيكون من العوامل التي ستدعم العملات الرقمية وعلى رأسها بيتكوين. في هذا الصدد، يتوقع الفريق البحثي للعملات الرقمية لدى «ستاندرد تشارترد»: تضاعف قيمة بيتكوين ووصولها إلى 100 ألف دولار بحلول أوائل العام المقبل، وقد تصل إلى 175 ألف دولار على المدى الطويل، حسب رويترز.

وقالت وحدة أبحاث العملات الرقمية لدى مصرف «ستاندرد تشارترد»: كوسيلة للتبادل، قد تصبح بيتكوين طريقة للدفع لمن لا يتعاملون مع البنوك في عالم غير نقدي في المستقبل. على صعيد المتاعب، حذرت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية من أنها سوف تقاضي «كوين باس»، إذا أطلقت منتجاً جديداً لإقراض الأصول الرقمية، وأصدرت مذكرة استدعاء بالمنصة تداول العملات الرقمية لتزويدها بالمزيد من المعلومات. ووفقاً لتقرير بصحيفة «فايننشيال تايمز»، قال بول غريوال، المسؤول القانوني لدى «كوين باس»، في منشور على مدونته، إن الشركة تلقت إشعاراً من اللجنة بأنها سوف تبدأ إجراءات قانونية حال أطلقت «كوين باس» منتجاً جديداً يسمى «الينده Lend»، الذي سوف يسمح للمستخدمين بكسب فائدة عن طريق إقراض أصول رقمية.

وأضاف غريوال أن «كوين باس» أعلنت عن المنتج في يونيو/ حزيران، وفتحت قائمة انتظار للمستخدمين المهتمين، ما دفع لجنة الأوراق المالية والبورصات إلى فتح تحقيق رسمي بشأن المنصة. وأوضح قائلاً: على الرغم من تقديم «كوين باس» معلومات مفصلة عن «الينده، فإن اللجنة لم تشرح سبب المشكلة، وأخبرونا بأنه إذا طرحنا «الينده فإنهم يعتزمون رفع دعوى قضائية ضدنا. وساهمت عمليات جني الأرباح في تراجع العملات الرقمية في تعاملات أمس، الأربعاء، حيث تراجعت بيتكوين إلى أقل من 46 ألف دولار، بينما انخفضت إيثريوم 2,1% عند 3344,1 دولارا، وتراجعت ريبل 2,2% إلى 1,07 دولار في تعاملات منتصف الظهيرة.

سيدة معارضة لبيتكوين في السلفادور (Getty)

رؤية

من يُعمّر العراق؟

جواد العناني

شاركتُ، بين الفترة من 29 - 31 من شهر أغسطس/آب الماضي، في ندوة حوارية مهمة في العراق، بتنظيم من ملتقى مركز الرافدين للحوار في بغداد، جاء انعقادها بعد يوم واحد من مؤتمر القمة الذي التأم في العاصمة بغداد بحضور تسع دول إقليمية هي: الأردن ومصر والسعودية وقطر والكويت والإمارات وتركيا وإيران وفرنسا، وعدد من رؤساء ووزراء دول خارجية أبرزها فرنسا. إضافة إلى جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي.

ولذلك كان لنتائج القمة أثر واضح على مداولات الملتقى الحواري. والسؤال الأساسي عند المشاركين في قمة بغداد كان: من هو صديق العراق، ومن الذي سيتخذ القرار في العراق، عند إحالة عقود الإعمار والتجارة، وعلى من سترسو هذه العطاءات والمشتريات؟ وقد سعى كل طرف إلى إبراز مدى نفعه للعراق.

نائب وزير الخارجية الايراني، كاظم سُجادبور، ركز في مداخلته على أن بلاده هي التي وقفت إلى جانب العراق منذ الاحتلال الأميركي في عام 2003، وأنها هي التي ساهمت في تكوين المعارضة العراقية، وتدريب قوات الحشد الشعبي التي كان لها، حسب ما صرّح، الفضل الأساسي في الانتصار على «حركة داعش الارهابية». وقال سُجادبور إن إيران لم تألُ جهداً في نصرة العراق، ودعمه، ودعم شرعيته واستقلاله. ولكن يجب أن يبقى للحشد الشعبي دوره، وأن إيران لا تريد أن تتدخل في شؤون العراق الداخلية. أما مندوب تركيا، ومدير أحد مراكز البحث فيها، فقد أشاد بدور بلاده وحرصها على استقلال القرار العراقي، واحترام سيادته وبسط ولايته على كامل أراضيه. ولذلك، فإن تركيا ذات الاقتصاد القوي والبنى الإنتاجية الضخمة قادرة على دعم الاقتصاد العراقي، وإعادة بنائه، ودعم الاستثمار فيه.

السعودية مهتمة بتطوير البنية التحتية

وتحدّث رئيس أحد المراكز المهتمة بالدراسات الإيرانية في السعودية إن العلاقات بين العراق والمملكة تطورت وتحسنت كثيراً. وأن السلطات العليا في السعودية على أهبة الاستعداد والرغبة في المساهمة بإعادة إعمار العراق وتطويره، بالمال وبالمساهمة المباشرة في مشروعات البنى التحتية والإنتاجية. وقال إن السعودية تقف متلاحمة مع جارتها وشقيقتها العراق في محاربة الإرهاب ومنظماته.

أما أنا فقد اعتبرت نفسي مشاركاً عربياً وأكثر مني ممثلاً للأردن. ولذلك ركّزت على إعادة اللُحمة بين أرجاء الوطن العربي، ومع الجيران على أسس من الموازنة والاحترام المتبادل. وأكّدت أن العراق يجب أن يحظى بالسيادة الكاملة غير المنقوصة على كامل أراضيه. وأن العراقيين يرون أنفسهم عراقيين، ثم عرباً، ثم مسلمين. ولذلك، هم يحرصون على بلدهم وسيادتها وكرامتها، ويودّون أن يكونوا جزءاً أساسياً من الوطن العربي ومن ركائز تكامله. ولذلك دَخَلَ العراق في تنسيقٍ مع كل من الأردن ومصر ومع كل دول الجوار.

وقدّمتُ في الملتقى مقترحاً عمل عليه رئيس منتدى الفكر العربي، الأمير الحسن بن طلال، وهو أننا في منطقة الشرق الأوسط يجب أن نعيد صياغة علاقاتنا على أساس غير متناقض أو غير معقد، فقولنا مثلاً إن العراق مكون من سنة وشيعة وكرد لا يتوافق داخلياً، وذلك لأن السنة والشيعة هما مذهبان، بينما الكرد عرق.

وفي توزيع أهل العراق على أساس مذهبي سوف يبقى الوضع متوتراً وحسّاساً ومفتوحاً على كل احتمالات الخصام والتوتر. أما إذا قلنا إن العراق عرب وكرد وأقليات أخرى، مثل الفرس والتركمان وغيرهما، تصبح الأمور أكثر وضوحاً وأقل قابلية للخصومة. وبناء على هذه القاعدة، تُفتح حرية الأديان والمذاهب للجميع. ولكن الدول في الشرق الأوسط هي في أساسها عرب، وترك، وفرس، وكرد.

ويجب أن يُنجز التوافق على هذا الأساس، تاركين لكل شخص حرية الأديان من دون أن نسمح للخلافات الدينية بأن تطغى على السطح. وقد وجدت فكرتي تجاوباً كبيراً من الأشقاء الكرد الحاضرين والعرب العراقيين سنة وشيعة. ولكن المؤيدين لإيران كانوا أكثر حذراً، وإنْ لم يُبدوا معارضة ضد الفكرة، لا في الحديث المباشر معي، ولا في المداخلات التي قُدِّمت.

مصر والأردن متفقتان على التعاون

وعند الحديث عن الأردن، ذكّرت الحضور بأن الأردن داعم كبير للعراق، ولمحاولات رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، أن يؤكد استقلالية العراق وسيادته، وأن مصر والأردن متفقتان كل الاتفاق على التعاون مع العراق لتحقيق ذلك. وللإنصاف، فإن رئيس الوزراء العراقي السابق، حيدر العبادي، هو الذي اتخذ تلك المبادرة، تابعها بنجاح مصطفى الكاظمي. وتحدث كل من قائد قوات بدر، هادي العامري، وقائد سرايا الحشد الشعبي، فالح الفياض. وكلاهما نصير لإيران، ودافعا عن سجلها في خدمة العراق. ولكن الفياض كان مُصمّماً على بقاء «الحشد الشعبي» منفصلاً عن الجيش العراقي.

أما العامري فقد أبدى قبوله لأن يكون الحشد الشعبي متلقياً للأوامر من القوات المسلحة العراقية. أما صوت العقل المهم فقد كان عمّار الحكيم، رئيس تيار الحكمة العراقي ورئيس تحالف قوى الدولة الوطنية، الذي أكد على ضرورة حصول العراق على سيادته، والتعامل مع كل الجيران، والتفاعل معهم على قدم المساواة، وقال إن العراق يجب أن يتوحد داخلياً، وأن يمتّن علاقاته مع الجميع.

تشكّل الانتخابات المقبلة في العراق المقرر إجراؤها في العاشر من شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل الهمّ الذي يوحد الجميع. ومن الواضح أن فرص الحكومة العراقية الحالية ورئيسها ليست مضمونة. والعراق الآن يمرّ عند مفترق طرق مهم قد يحدّد الاتجاه الذي سيسلكه. وترى دول مجاورة أن هذه الفترة القلقة حتى الانتخابات تشكل فرصة ثمينة للتفاوض مع أطراف العراق المتنافسة، للحصول على حصصٍ محترمة من كعكة العراق التنموية.